مرويات طلاق أم المؤمنين
حفصة بنت عمر رضي الله عنها
جمعًا ودراسة

د٠ هيا بنت سليمان بن محمد الصباح (*)

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾} [سورة الأحزاب:٧٠]. أما بعد:

فإن رفع الإشكال الحاصل في ظاهر الأمر بين الأحاديث من الأهمية بمكان، ولقد تعارضت الروايات في وقوع طلاق أمنا حفصة رضي الله عنها من عدمه في الظاهر، وهذا يعرف بعلم مختلف الحديث ومشكله، لذلك أردتُ أن يكون لي خدمةٌ بدراسة تلك الأسانيد، وذلك لبيان وقوع طلاق أمنا حفصة رضي الله عنها وترجيحه من عدمه، خاصةً أن بعض ضعفاء النفوس استدلوا في روايات طلاق أمنا حفصة للطعن بها رضي الله عنها، وهي بالحقيقة حجة عليهم لو كانوا يعلمون.

أهمية البحث:

١- مكانة أمنا حفصة رضي الله عنها وجميع أمهات المؤمنين.

٢- الأثر المترتب على إثبات طلاقها رضي الله عنها من عدمه.

٣- تقديم عمل يخدم حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وإثراء المكتبة الحديثية، وإبراز علم مختلف الحديث، وعلم التخريج ودراسة الأسانيد.

(*) أستاذ مساعد في قسم التفسير والحديث – كلية الشريعة – جامعة الكويت.

إشكالية البحث:

١- هل ثبت طلاق وإرجاع النبي صلى الله عليه وسلم لأمنا حفصة رضي الله عنها؟

٢- كيف نجمع بين الروايات التي أثبتت طلاقها والتي نفت طلاقها؟

٣- ما هي النتائج المترتبة بعد الجمع بين الأحاديث والآثار؟

أهداف البحث:

١- جمع استقرائي للأحاديث والآثار المتعلقة في طلاق أمنا حفصة وإرجاعها لبيان وقوع طلاقها من عدمه.

٢- إزالة الإشكال في التعارض الحاصل في ظاهر المرويات.

٣- بيان النتائج الحاصلة بعد دراسة مرويات طلاق أمنا حفصة رضي الله عنها.

الدراسات السابقة:

بعد الاستفسار من مركز الملك فيصل للدراسات والأبحاث، ومكتبة الملك عبدالله، ومكتبة الملك فهد، وبحثي في دليل الرسائل العلمية في الجامعات، ودار المنظومة، والشبكة العنكبوتية عامة، لم أقف على بحث متكامل خُصص لدراسة وجمع مرويات طلاق أمنا حفصة رضي الله عنها.

حدود البحث:

دراسة الأحاديث والمرويات التي جاءت في إثبات طلاق أمنا حفصة رضي الله عنها، وقد بلغ عددها تسعة أحاديث، وسيتجلى لنا الحكم عليهم حسبما يظهر في نهاية البحث.

منهجي في البحث:

سيكون منهجي – بإذن الله- على النحو الآتي:

١- جمع المرويات التي أثبتت لنا طلاق أمنا حفصة رضي الله عنها، وتلك التي نفته من خلال متون السنة.

٢- سأذكر الأحاديث التي هي محل الدراسة مبتدئة بالمرويات التي نفت طلاقها رضي الله عنها، ثم المرويات التي أثبتت وقوع الطلاق.

٣– الرواة الذين اتفق الذهبي في الكاشف مع ابن حجر في التقريب لا أتعرض لذكر أقوال النقاد فيهم.

٤– أخرج الأحاديث تخريجًا مختصرًا، مع بيان علل الأحاديث وأقوال النقاد إن وجدت.

٥– شرح غريب الحديث، وما يحتاج إلى إيضاحٍ وبيان.

خطة البحث:

يتضمن البحث: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس، في المقدمة بينت أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

* **المبحث الأول: التعريف بأمنا حفصة بنت عمر رضي الله عنها، وبيان الإشكال في ظاهر المرويات، وفيه مطلبان:**

المطلب الأول: التعريف بأمنا حفصة بنت عمر رضي الله عنها.

المطلب الثاني: بيان الإشكال في ظاهر المرويات.

* **المبحث الثاني: جمع المرويات التي أثبتت ونفت لنا وقوع الطلاق من** النبي **صلى الله عليه وسلم** لأمنا حفصة رضي الله عنها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المرويات التي نفت وقوع الطلاق من النبي **صلى الله عليه وسلم** لأمنا حفصة رضي الله عنها.

المطلب الثاني: المرويات التي أثبتت وقوع الطلاق من النبي **صلى الله عليه وسلم** لأمنا حفصة رضي الله عنها.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج، والإحصائيات، والتوصيات، ثم كشافات البحث.

هذا وأسأل الله العون والتوفيق، هو مولانا وعلى الله فليتوكل المؤمنون، وصل اللهم على النبي صلى الله عليه وسلم المأمون وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين وسلم تسليما كثيرا ،،،

المبحث الأول

التعريف بأمنا حفصة بنت عمر رضي الله عنها، وبيان الإشكال في ظاهر المرويات.

المطلب الأول: التعريف بأمنا حفصة رضي الله عنها[1].

هي أمنا:

حفصة بنت عُمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبدالله بن قُرْط بن عدي بن كعب بن لؤي، يجتمع نسبها مع النبي صلى الله عليه وسلم في كعب بن لؤي، فهي قرشية النسب، ولم أقف على كنية لها.

وأمها هي:

زينب بنت مظعون بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمح، أخت عثمان وعبدالله وقدامة والسائب بني مظعون الجمحي.

ولدت أمنا رضي الله عنها في مكة سنة (١٨) قبل الهجرة، أي قبل البعثة النبوية بخمس سنين، حين كانت قريش تبني البيت قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم.

تزوجت في بادئ أمرها من الصحابي الجليل خُنيس بن حذافة القرشي ﷺ، وترملت حفصة رضي الله عنها وهي في سن الثامنة عشرة من عمرها، فتزوجت بعد ذلك النبي صلى الله عليه وسلم.

توفيت رضي الله عنها بعدما بلغت ستين سنة، وكان ذلك في عهد معاوية بن أبي سفيان ﷺ، سنة سبع وأربعين[2]، عاكفة في المدينة صائمة قائمة لله.

---

(١) سيرتها كاملة كتبتها في كتابي: (قطف الرياحين من سيرة أمهات المؤمنين).

(٢) في سنة وفاتها اختلاف، ولعل ما ذكرته هو الراجح، فقد قيل توفيت سنة خمس وأربعين للهجرة، وقيل توفيت سنة إحدى وأربعين عام الجماعة. ينظر: الطبقات الكبرى (٨٦/٨)، سير أعلام النبلاء (٢٢٨/٢).

المطلب الثاني: بيان الإشكال في ظاهر المرويات.

الأحاديث في ظاهرها وقع فيها إشكال، وهذا العلم يعرف بعلم مختلف الحديث ومشكله، وهو عبارة عن دراسة أحاديث ظاهرها التعارض، فيجمع بينهم، أو القول بالنسخ في أحدهم، أو ترجيح أحدهم على الآخر.

وهناك من فرق بين (مختلف الحديث)، و(مشكل الحديث):

مختلف الحديث: هو علم معني بدراسة حديثين ظاهرهما التعارض، فيُجمع بينهما، أو القول بالنسخ في أحدهما، أو ترجيح أحدهما وتضعيف الآخر.

مشكل الحديث: يشمل المختلف ويزاد عليه؛ فهو يشمل دراسة الأحاديث المتعارضة في الظاهر، ويشمل زيادة على ذلك دراسة تعارض الحديث مع القرآن، أو اللغة، أو القواعد الأصولية، أو التاريخ، أو الحس، فيعم جميع أنواع التعارض، فكل مختلف مشكل، وليس كل مشكل يُعدُ مختلفًا.

وبعد جمع المرويات المتعلقة في طلاق أمنا حفصة رضي الله عنها، ظهر لنا أن رواية عمر بن الخطاب ﷺ في الصحيحين ثبتت لنا أن الطلاق لم يقع، وجاءت روايات عدة أن الطلاق وقع وراجعها النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك.

ونرى أن الطحاوي أخرج بعض هذه المرويات في شرح مشكل الآثار تحت باب سماه: "باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في طلاقه حفصة وفي مراجعته إياها بعد ذلك"(١).

قال رحمه الله بعد أن روى بعض تلك الروايات:

"فقال قائل: وكيف تقبلون مثل هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يطلق زوجة من أزواجه هي زوجته في الدنيا وفي الجنة، وقد كان الله عز وجل خير أزواج نبيه، وهي منهن بين الدنيا والآخرة، فاخترن الله ورسوله على الدنيا، فشكر الله ذلك لهن، واحتبسه عليهن، واحتبسهن عليه، حتى جعل لهن أن يكن

(١) شرح مشكل الآثار، (٢٤/١٢).

بعد موته كما كن في حياته، لأنهن محبوسات عليه، ومحرمات على من سواه من الناس فكان جوابنا له في ذلك: أنه وإن كان صلى الله عليه وسلم قد طلقها، فلم يخرجها بذلك من أزواجه المستحقات في الدنيا والآخرة ما استحقته من لم يطلقها من أزواجه، وإنما كان طلاقه لها طلاقا لم يقطع السبب الذي بينه وبينها؛ لأنه كان طلاقا رجعيا، ثم كان بحمد الله ونعمته منه فيها ما كان من مراجعته إياها إلى ما كانت عليه قبل طلاقه إياها رضي الله عنها، فإن قال هذا القائل: فلو انقضت عدتها ولم يراجعها، أكانت بذلك تخرج من جملة أمهات المؤمنين، حتى لا تكون أمًا لهم كما كانت قبل ذلك؟ كان جوابنا له في ذلك: أن ذلك لو كان، لما خرجت من جملة أمهات المؤمنين، ولكانت بعده أمًا لهم، وأن حرمتها عليهم كحرمتها عليهم قبل ذلك، وأنها زوجة لرسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنة كما لا يخرجها الموت من ذلك، لو كان مات عنها، وهي بعد موته تستحق النفقة عليها مما كان ينفق عليها منه في حياته؛ لأنها محبوسة عليه بعد موته، كما كانت محبوسة عليه في حياته، وفيما ذكرنا بيان لما قد توهمه هذا القائل، وبالله التوفيق"[1].

وجواب الطحاوي رحمه الله مختصٌ في إشكالية ثمرة وقوع الطلاق، ولكن الإشكالية الأخرى تعارض الأحاديث في وقوع الطلاق من عدمه، وهذا ما سيظهره البحث بعد تمامه، بتوفيق الله ﷻ.

**

(١) شرح مشكل الآثار، (٢٧/١٢).

المبحث الثاني

جمع ودراسة المرويات التي أثبتت ونفت لنا وقوع الطلاق من النبي صلى الله عليه وسلم لأمنا حفصة رضي الله عنها.

إن الروايات التي جاءت في هذا الباب؛ تسع روايات، مبثوثة في متون السنة وهي تنقسم إلى قسمين:

أولاً: رواية نفت الطلاق، وهي:

- رواية عبدالله بن عباس في الصحيحين.

ثانيًا: روايات أثبتت الطلاق، وهي:

- رواية عبدالله بن عباس.
- رواية عاصم بن عامر.
- رواية أنس بن مالك.
- رواية قيس بن زيد.
- رواية عقبة بن عامر.
- رواية عمار بن ياسر.
- رواية عبدالله بن عمر.
- رواية ابن سيرين.

المطلب الأول: الروايات التي نفت وقوع الطلاق من النبي صلى الله عليه وسلم لأمنا حفصة رضي الله عنها.

الحديث الأول

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﷺ ، عَنْ عُمَرَ ﷺ قَالَ: ((كُنْتُ أَنَا وَجَارٌ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ، وَهِيَ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ، وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ النُّزُولَ عَلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم؛ يَنْزِلُ يَوْمًا، وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِخَبَرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَنَزَلَ صَاحِبِي الْأَنْصَارِيُّ يَوْمَ

نَوْبَتِهِ، فَضَرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا، فَقَالَ: أَثَمَّ هُوَ؟ فَفَزِعْتُ، فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ: قَدْ حَدَثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ، قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ، فَإِذَا هِيَ تَبْكِي، فَقُلْتُ: طَلَّقَكُنَّ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم؟ قَالَتْ: لَا أَدْرِي. ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ: أَطَلَّقْتَ نِسَاءَكَ؟ قَالَ: لَا. فَقُلْتُ: اللهُ أَكْبَرُ)).

تخريج الحديث، وبيان حكمه:

الحديث صحيح، أخرجه البخاري في صحيحه برقم: (٨٩)، ومسلم في صحيحه برقم: (١٤٧٩) مطولاً.

والحديث يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يطلق أزواجه رضوان الله عليهن.

المطلب الثاني: الروايات التي أثبتت وقوع الطلاق من النبي صلى الله عليه وسلم لأمنا حفصة رضي الله عنها.

الحديث الثاني

عَنِ ابْنِ عَبَّاس ﷺ ، عَنْ عُمَر ﷺ: ((أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم طَلَّقَ حَفْصَةَ، ثُمَّ رَاجَعَهَا)).

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، واختلف عليه، فرواه عنه كلٌ من:

سويد بن سعيد، أخرجه ابن ماجه في سننه برقم: (٢٠١٦).

يحيى بن آدم، أخرجه النسائي في الكبرى (٥٧٢٣)، وعبد بن حميد في مسنده برقم: (٤٣)، والحاكم في مستدركه برقم: (٢٨١٣)، والبيهقي في الكبرى برقم: (١٥٠٠٤)، وفي الصغير برقم: (٢٦٥٢)، وتمام في فوائده برقم: (١٠٤٨).

إسماعيل بن أبان، أخرجه عنه الدارمي في مسنده برقم: (٢٣١٠)، وابن سعد في الطبقات (٦٧/٨).

سهل بن محمد بن الزبير، أخرجه عنه أبو داود في سننه برقم: (٢٢٨٣)، والنسائي في الكبرى (**٥٧٢٣**).

عبدالله بن عامر بن زرارة، أخرجه عنه ابن ماجه في سننه برقم: (٢٠١٦)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني برقم: (**٣٠٥٠**).

عبدالله بن عمر بن أبان، أخرجه أبو يعلى في مسنده برقم: (١٧٣).

مسروق بن المرزبان، أخرجه عنه ابن ماجه في سننه برقم: (٢٠١٦)، وابن حبان في صحيحه **برقم:** (**٤٢٧٥**).

محمد بن الصلت، أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار برقم: (٤٦١٢).

عبدالرحمن بن صالح، أخرجه أبو يعلى في مسنده (١٧٤)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار برقم: (٤٦١١).

يوسف بن عدي، أخرجه الطبراني في معجمه برقم: (٣٠٤).

عبدالرحمن بن المتوكل، أخرجه البزار في مسنده برقم: (١٨٩).

إسماعيل بن الخليل، أخرجه الدارمي في مسنده برقم: (٢٣١٠).

كلهم: (سويد، ويحيى، وإسماعيل بن أبان، وسهل، وعبدالله بن عامر، وعبدالله بن عمر، ومسروق، ومحمد، وعبدالرحمن بن صالح، ويوسف، وعبدالرحمن بن المتوكل، وإسماعيل بن الخليل) عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن صالح بن صالح بن حي، عن سلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ، عن عمر بن الخطاب ﷺ، به.

ورواه عنه، عن عبدالله بن عمر ﷺ، كلٌ من:

سهل بن محمد بن الزبير ، أخرجه النسائي في السنن برقم: (٣٥٦٠).

يحيى بن آدم، أخرجه النسائي في السنن برقم: (٣٥٦٠).

كلاهما: (سهل، ويحيى) عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن صالح بن صالح بن حي، عن سلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ، **عبدالله بن عمر** ﷺ، **به.**

دراسة الإسناد والحكم عليه:

رواته ثقات، فمداره على يحيى بن زكريا بن أبي زائدة وهو ثقة[1]، ورواه عن سلسلةٍ من الثقات إلى ابن عباس ﷺ.

غير أنه اختلف في إسناده، فمرة جعلوه من مسند عمر بن الخطاب ﷺ، ومرة جعلوه من مسند ابن عمر ﷺ، فرواه الأكثر عن يحيى بن زكريا وجعلوه من مسند عمر بن الخطاب ﷺ، ورواه الأقل وهما: (سهل بن محمد، ويحيى بن آدم)، واختلف عنهم على وجهين، فمرة رووه عنه وجعلوه من مسند عمر بن الخطاب ﷺ مثل رواية الجماعة، ومرة رووه عنه وجعلوه من مسند عبدالله بن عمر ﷺ.

والمحفوظ هو رواية الجماعة الذين جعلوه من مسند عمر بن الخطاب ﷺ، وذلك للقرائن الآتية:

١- جاءت رواية (سهل ويحيى) في ذكر ابن عمر ﷺ عند النسائي في سننه برقم: (٣٥٦٠)، بصيغة التمريض (نُبئت) عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، به.

٢- المشهور في كتب التخريج كتحفة الأشراف[2]، والتلخيص الحبير[3]، وجمع الفوائد للردواني[4]، وتحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج لابن الملقن[5]، هو ذكر رواية ابن عباس ﷺ عن عمر بن الخطاب ﷺ، وهي التي أخرجها النسائي

(١) ينظر: الجرح والتعديل (١٤٤/٩)، تهذيب الكمال (٣٠٥/٣١).

(٢) ينظر: تحفة الأشراف، (٤٢/٨).

(٣) ينظر: تلخيص الحبير، (٤٧١/٣).

(٤) ينظر: جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد، (١٦٥/٢).

(٥) ينظر: تحفة المحتاج، (٤٠١/٢).

في الكبرى، ولم يذكروا رواية ابن عباس ﷺ عن ابن عمر ﷺ لهذا الحديث؛ فإما أن يكون ذكر ابن عمر ﷺ في أحد نسخ روايات المجتبى تحرف في المطبوع الذي بين أيدينا، وإما أن يكون ذلك خطأ من النساخ.

وهذه الرواية أصح ما في الباب؛ إلا أن رواية عمر بن الخطاب ﷺ في الصحيحين معارضة لمتنها، فتقدم عليها، للقرائن الآتية:

١– غرابة إسناد الرواية التي فيها إثبات الطلاق كما أشار البزار، حيث قال: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَّا سَلَمَةُ، وَلَا عَنْ سَلَمَةَ إِلَّا صَالِحُ بْنُ صَالِحٍ"(١).

٢– الإسناد من بعد يحيى بن أبي زائدة جاء معنعنًا، ليس فيه ذكرٌ لإحدى صيغ السماع، كما أني لم أقف على من نص على اتصال رواية من في الإسناد بعضهم عن بعض؛ حيث إن المقرر في علم الحديث أن إثبات السماع يكون إما بتصريح الراوي بالسماع أثناء التحديث، أو بنص ناقد جهبذ يثبت فيه أن فلانًا قد سمع من فلان، أو أن يحتج الشيخان أو البخاري فقط لهذا الإسناد في صحيحه مما يدل على صحة اتصالها عنده.

٣– مخالفة المتن لما في الصحيحين من حديث عمر بن الخطاب ﷺ.

الحديث الثالث

عن عاصم بن عمر: ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم طَلَّقَ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، ثُمَّ ارَتجَعَهَا)).

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على بكر بن مضر، ورواه عنه كلٌ من:

أبو سلمة الخزاعي، أخرجه أحمد في مسنده برقم: (١٦١٧٠).

---

(١) مسند البزار، (٢٩٤/١).

سعيد بن أبي مريم، أخرجه الطبراني في معجمه برقم: (٤٦٦)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة برقم: (٥٣٧٩).

عمرو بن خالد، أخرجه الطبراني في معجمه برقم: (٤٦٦).

ثلاثتهم: (أبو سلمة، وسعيد، وعمرو) عن بكر بن مضر، عن موسى بن جبير، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن عاصم بن عمر، به.

دراسة الإسناد والحكم عليه:

إسناده مرسل ضعيف، فعاصم بن عمر بن الخطاب ولد قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين، ولم يسمع منه كما قال ابن عبدالبر(١)، وذكره ابن حبان في طبقة التابعين(٢)، وقال العجلي: "لم يكن له صحبة، مدني، تابعي، ثقة، من كبار التابعين"(٣).

وفي إسناده موسى بن جُبير وفيه جهالة، ولم يوثقه إلا الذهبي(٤)، وقال ابن حبان: "كان يخطئ ويخالف "(٥)، وقال ابن القطان الفاسي: "لا يعرف حاله"(٦)، وقال ابن حجر: "مستور"(٧).

الحديث الرابع

عَنْ أَنَسٍ ﷺ: ((أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم طَلَّقَ حَفْصَةَ تَطْلِيقَةً، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ وَالسَّلَامُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، طَلَّقْتَ حَفْصَةَ وَهِيَ صَوَّامَةٌ قَوَّامَةٌ، وَهِيَ زَوْجَتُكَ فِي الْجَنَّةِ، فَرَاجَعَهَا)).

---

(١) ينظر: الاستيعاب، (٧٨٢/٢).

(٢) ينظر: تحفة التحصيل، (ص: ١٦٣).

(٣) الثقات، برقم: (٦٣٨).

(٤) ينظر: الكاشف، (٣٦٠/٤).

(٥) الثقات، (٤٥١/٧).

(٦) ينظر: تهذيب التهذيب، (١٧٢/٤).

(٧) التقريب، (٩٧٩/١).

تخريج الحديث:

هذا الحديث حديث أنس بن مالك ﷺ، ورواه عنه كلٌ من:

ثابت بن أسلم، أخرجه الحاكم في المستدرك برقم: (٦٨٢٥)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار برقم: (٤٦١٥)، من طريق الحسن بن أبي جعفر.

قتادة بن دعامة، أخرجه البزار في مسنده برقم: (٧٠٩١)، والطبراني في الأوسط برقم: (١٥١) موصولاً، وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٦٧/٨) مرسلاً.

حميد الطويل، أخرجه الدارمي في مسنده (٢٣١١)، وسعيد بن منصور في سننه برقم: (٢١٥٨)، وأبو يعلى في مسنده برقم: (٣٨١٥)، وابن سعد في الطبقات (٨٤/٨)، والحارث في مسنده برقم: (١٠٠٢) ورقم: (١٠٠٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة برقم: (٧٤٠٠)، والحاكم في المستدرك برقم: (٢٨١٢)، والبيهقي في الكبرى برقم: (١٥٢٥٥).

ثلاثتهم: (ثابت، وقتادة، وحميد) عن أنس بن مالك ﷺ، به.

دراسة الإسناد والحكم عليه:

الرواية جاءت من ثلاثة طرق، ولا يصح منها شيء:

١- فأما طريق ثابت بن أسلم فإسناده ضعيف، جاءت الرواية من طريق الحسن بن أبي جعفر، وهو ضعيف جدًا، ضعفه النقاد حتى قال فيه البخاري: "منكر الحديث"[(١)].

٢- وأما طريق قتادة بن دعامة، فالراجح أنه مرسل، جاءت الرواية عنه من طريق سعيد بن أبي عروبة، واختلف عليه؛ فرواه سعيد بن عامر الضُّبَعِي عنه عن قتادة مرسلا كما أخرجه ابن سعد في الطبقات (٦٧/٨)، سعيد بن عامر ثقة[(٢)].

---

(١) ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٢٩/٣)، تهذيب الكمال (٧٣/٦).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٤٨/٤)، تهذيب الكمال (٥١٠/١٠).

ورواه أسباط بن محمد عنه عن قتادة موصولاً كما أخرجه البزار في مسنده (٧٠٩١)، وقال: "وَهَذَا الْحَدِيثُ يَرْوِيهِ عَنْ أَسْبَاط، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ قَتَادَةَ مُرْسَلًا، وَلَمْ يَسْمَعْهُ إِلَّا مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَوَابٍ عَنْ أَسْبَاط"، وأسباط بن محمد فيه وهم، كما نص على ذلك العقيلي فقال عنه: "ربما يهم في الشيء"(١)، وقال ابن سعد: "وكان ثقة صدوقًا إلا أن فيه بعض الضعف"(٢).

وتابع سعيد بن أبي عروبة؛ شعبة بن الحجاج على وصل الحديث كما أخرجه الطبراني في الأوسط برقم: (١٥١)، وإسناده ضعيف، تفرد به موسى بن أبي سهل ولا يُعرف حاله، فلم أجد فيه جرحًا ولا تعديلا، قال الطبراني: "لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ شُعْبَةَ إِلَّا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، تَفَرَّدَ بِهِ مُوسَى بْنُ أَبِي سَهْل"، وقال الهيثمي: "رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَط، وَفِيهِ جَمَاعَةٌ لَمْ أَعْرِفْهُمْ"(٣).

وترجيح الرواية المرسلة هي اختيار الدارقطني حيث قال: "كذلك رواه سعيد بن عامر، عن سعيد، عن قتادة مرسلاً، وهو الصواب"(٤).

٣- وأما طريق حميد الطويل، فمداره على هشيم بن بشير، وإن كان رجاله ثقات إلا أن ابن المديني قد أعله، فقال فيما رواه الدارمي عنه في مسنده برقم: (٢٣١١): "كَانَ عَلِيٌّ بْنُ الْمَدِينِيِّ أَنْكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ: لَيْسَ عِنْدَنَا هَذَا الْحَدِيثُ بِالْبَصْرَةِ عَنْ حُمَيْد".

الحديث الخامس

عَنْ قَيْسِ بْنِ زَيْدٍ: ((أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم طَلَّقَ حَفْصَةَ تَطْلِيقَةً، فَأَتَاهَا خَالَاهَا قُدَامَةُ وَعُثْمَانُ ابْنَا مَظْعُونٍ، فَقَالَتْ: وَاللهِ مَا طَلَّقَنِي عَنْ شِبَعٍ، فَجَاءَ

(١) الضعفاء، (١١٩/١).
(٢) الطبقات، (٣٦٤/٦).
(٣) مجمع الزوائد، (٢٤٥/٩)
(٤) العلل، (١٤٧/١٢).

النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَدَخَلَ، فَتَجَلْبَبَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: أَتَانِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: رَاجِعْ حَفْصَةَ فَإِنَّهَا صَوَّامَةٌ قَوَّامَةٌ، وَإِنَّهَا زَوْجَتُكَ فِي الْجَنَّةِ)).

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على حماد بن سلمة، ورواه عنه كلٌ من:

موسى بن إسماعيل، أخرجه الحاكم في المستدرك برقم: **(٦٨٢٤)**، وأبو نعيم في الحلية (٥٠/٢).

حجاج بن المنهال، أخرجه الطبراني في معجمه برقم: **(٩٣٤)**.

يونس بن محمد، أخرجه الحارث في مسنده برقم: (١٠٠١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة برقم: (٥٧٢٠)، وفي الحلية (٥٠/٢).

عفان بن مسلم، أخرجه الحارث في مسنده (١٠٠٠)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة برقم: (٥٧٢٠)، وفي الحلية (٥٠/٢).

أربعتهم: (موسى، وحجاج، ويونس، وعفان) عن حماد بن سلمة، عن أبي عمران الجويني، عن قيس بن زيد، به.

دراسة الإسناد والحكم عليه:

إسناده مرسل ضعيف، فقيس بن زيد ليس له صحبة، قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي وسئل عن قيس بن زيد هل له صحبة، قال: لا"[(١)]، وقال أيضًا: "روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً، لا أعلم له صحبة"[(٢)].

وهو مجهول أيضًا قال أبو نعيم في معرفة الصحابة: "مجهول" وكذا قال ابن الأثير الجزري[(٣)]، وقال أبو نعيم: "لا يصح له صحبة ولا رؤية"[(٤)].

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم، (ص: ١٦٧).

(٢) الجرح والتعديل، (٩٨/٧).

(٣) أسد الغابة، (٤٠٢/٤).

(٤) معرفة الصحابة، (٢٣٢٥/٤).

وحكم ابن حجر على متنه بالوهم، فقال: "وفي سياق المتن وهم آخر؛ لأن عثمان بن مظعون مات قبل أن يتزوج النبي صلى الله عليه وسلم حفصة؛ لأنه مات قبل أحد بلا خلاف، وزوج حفصة قبل النبي صلى الله عليه وسلم مات بأحد، فتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم بعد أحد بلا خلاف"(١).

الحديث السادس

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ ﷺ: ((أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم طَلَّقَ حَفْصَةَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَوَضَعَ التُّرَابَ عَلَى رَأْسِهِ فَقَالَ: مَا يَعْبَأُ اللهُ بِكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ بَعْدَ هَذَا، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى يَأْمُرُكَ أَنْ تُرَاجِعَ حَفْصَةَ رَحْمَةً لِعُمَرَ)).

تخريج الحديث:

الحديث مداره على عبدالله بن وهب، ورواه عنه كلٌ من:

عمرو بن صالح الحضرمي، أخرجه الطبراني في الكبير برقم: (٨٠٤)، ورقم: (٣٠٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٦١٤).

أحمد بن عبدالرحمن بن وهب، أخرجه أبو نعيم في الحلية (٥٠/٢).

كلاهما: (عمرو، وأحمد) عن عمرو بن صالح الحضرمي، عن موسى بن علي بن رباح، عن أبيه، عن عقبة بن عامر الجهني ﷺ، به.

دراسة الإسناد والحكم عليه:

إسناده ضعيف، فيه عمرو بن صالح الحضرمي وهو مجهول لم أجد فيه جرحًا ولا تعديلا، وأورد الحديث الهيثمي في المجمع (٣٣٣/٤) وقال: "فيه عمرو بن صالح الحضرمي، لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات".

---

(١) الإصابة، (٢٢٦/٩).

الحديث السابع

عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ﷺ قَالَ: ((لَمَّا طَلَّقَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم حَفْصَةَ، أَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السلام، فَقَالَ: رَاجِعْ حَفْصَةَ فَإِنَّهَا صَوَّامَةٌ قَوَّامَةٌ، وَإِنَّهَا زَوْجَتُكَ فِي الْجَنَّةِ)).

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على المنذر بن الوليد الجارودي، ورواه عنه كلٌ من:

البزار في مسنده برقم: (١٤٠١)، وقال: "وَلَا نَعْلَمُ يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ، عَنْ عَمَّارٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ".

ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني برقم: (٣٠٥٢).

عبدان بن أحمد، أخرجه عنه الطبراني في الكبير برقم: (٣٠٦).

ثلاثتهم: (البزار، وابن أبي عاصم، وعبدان) عن الوليد الجارودي، عن أبيه، عن الحسن بن أبي جعفر، عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش ﷺ، عن عمار بن ياسر ﷺ، به.

دراسة الإسناد والحكم عليه:

إسناده ضعيف، وذلك أنه:

١- فيه الحسن بن أبي جعفر وهو ضعيف، حتى قال فيه البخاري: "منكر الحديث"[(١)]، وقال ابن القيسراني بعدما أورده في ذخيرة الحفاظ برقم: (٤٥٢): "رَوَاهُ الْحسن بن أبي جَعْفَر: عَن عَاصِم بن أبي النجُود، عَن زر بن حُبَيْش، عَن عمار بن يَاسر. وَهَذَا يرويهِ الْحسن بن أبي جَعْفَر، عَن عَاصِم، وَهُوَ مُنكر الحَدِيث، متروك"، وقال الهيثمي في المجمع (٩/ ٢٤٤) بعدما أورده: "رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَالطَّبَرَانِيُّ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ يُطَلِّقَ حَفْصَةَ، فَجَاءَهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: لَا تُطَلِّقْهَا؛ فَإِنَّهَا صَوَّامَةٌ

(١) ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٢٩/٣)، تهذيب الكمال (١٣٣/٣).

قَوَّامَةٌ، وَإِنَّهَا زَوْجَتُكَ فِي الْجَنَّةِ. وَفِي إِسْنَادِهِمَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ".

٢- اختلف في متنه، فجاءت رواية البزار أنه صلى الله عليه وسلم طلقها ثم راجعها، وفي متن الطبراني وابن أبي عاصم أنه لم يطلقها بل عندما أراد أن يطلقها صلى الله عليه وسلم جاءه النهي من الوحي.

الحديث الثامن

عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، قَالَ: ((دَخَلَ عُمَرُ عَلَى حَفْصَةَ وَهِيَ تَبْكِي، فَقَالَ: مَا يُبْكِيكِ، لَعَلَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم طَلَّقَكِ، إِنَّهُ قَدْ كَانَ طَلَّقَكِ، ثُمَّ رَاجَعَكِ مِنْ أَجْلِي، فَأَيْمُ اللَّهِ لَئِنْ كَانَ طَلَّقَكِ لَا كَلَّمْتُكِ كَلِمَةً أَبَدًا)).

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على يونس بن بُكير، ورواه عنه كلٌ من:

محمد بن عبد الله بن نمير، أخرجه ابن حبان في صحيحه برقم: (٤٢٧٦)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٠٥١)، وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة برقم: (٧٤٠١)، وفي الحلية (٥١/٢)، والطبراني في الكبير (٢٣/ ١٨٧).

إسماعيل بن الخليل الخزاز، أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار برقم: (٤٦١٣)

محمد بن العلاء بن كريب، أخرجه أبو يعلى في مسنده برقم: (١٧٢)، والبزار كما في كشف الأستار برقم: (١٥٠٢).

أحمد بن عبد الجبار العطاردي، أخرجه ابن عساكر في معجم شيوخه برقم: (٧٧٧).

أربعتهم: (محمد، وإسماعيل، وأبو كريب، وأحمد) عن يونس بن بكير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن ابن عمر ﷺ، به.

دراسة الإسناد والحكم عليه:

إسناده ضعيف، مداره على يونس بن بكير واختلف النقاد فيه، والراجح أنه لا يقبل تفرده لجرح بعض النقاد له، قال ابن معين في حاله: "ثقة"، وقال عنه مرة أخرى: "صدوق"، وقال أحمد بن حنبل: "ما كان أزهد الناس فيه، وأنفرهم عنه، وقد كتبت عنه"، وقال أبو حاتم: "محله الصدق"، وقال الجوزجاني: "ينبغي أن يتثبت في أمره لميله عن الطريق"، وقال أبو داود: "ليس هو عندي حجة يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله بالأحاديث، سمع من محمد بن إسحاق بالري"، وقال النسائي: "ليس بالقوي"، وقال مرة أخرة عنه: "ضعيف"، وقال الذهبي: "صدوق"، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"(١).

هذا وليس له متابع، فحديثه يكون صالحًا للاعتبار ويعتبر به عند التفرد، وهو مع تفرده خولف بما جاء عن عمر بن الخطاب ﷺ في الصحيحين.

الحديث التاسع

عن ابن سيرين قال: ((طلق النبي صلى الله عليه وسلم حفصة فنزل جبريل فقال: إن حفصة صوامة قوامة. فراجعها النبي صلى الله عليه وسلم)).

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات (٦٨/٨) قال: أخبرنا محمد بن عمر عن ابن أبي سبرة عن هشام بن حسان عن ابن سيرين، به.

دراسة الإسناد والحكم عليه:

إسناده مرسل ضعيف، فيه محمد بن عمر الواقدي وهو متروك (٢).

**

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٢٣٦/٩)، الكامل في الضعفاء (٨ / ٥٢١)، تهذيب الكمال (٤٩٣/٣٢)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٢٠٣)، التقريب (٧٩٥٧).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٢٠/٨)، تهذيب الكمال (١٨٠/٢٦).

الخاتمة

الحمد لله حمدًا يليق بجلاله وعظيم سلطانه، {وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾} [سورة طه:١١٤].

أما بعد:

فقد تناولت في هذا البحث بعد توفيق الله وتسديده دراسة تسعة مرويات متعلقة بطلاق حفصة رضي الله عنها بين الإثبات والنفي، ووقفت بعد نهاية الدراسة في هذا البحث على النتائج الآتية:

١- مجموع المرويات التي وقفت عليها بلغت تسع مرويات.

٢- جاءت رواية واحدة في عدم إثبات طلاق أمنا حفصة رضي الله عنها وهي في الصحيحين، وكل ما جاء في ذكر طلاقها فهو خارج الصحيحين.

٣- الاختلاف في إثبات الطلاق من نفيه إنما جاء من مسند ابن عباس عن عمر فقط.

٤- كل مرويات إثبات طلاق أمنا حفصة رضي الله عنها ومرويات إرجاعها لا تصح، ما عدا رواية واحدة وهي رواية عبدالله بن عباس ﷺ عن عمر بن الخطاب ﷺ فهي التي تعد أصح ما في الباب، إلا أنها مرجوحة لقرائن ذكرتها عند دراسة الحديث الثاني، وتبعًا لذلك لا يوجد أثر يحتج به في إثبات طلاقها.

نتائج دراسة المرويات عبر الجدول الآتي:

الحديث	راوي الحديث	مفاد الحديث	حكم الحديث
الأول	عبدالله بن عباس عن عمر بن الخطاب	نفي وقوع الطلاق	صحيح وهو مخرج بالصحيحين
الثاني	عبدالله بن عباس عن عمر بن الخطاب	إثبات وقوع الطلاق	رواته ثقات، والحديث الذي قبله مقدمٌ عليه لما وقع فيه من تعارض في متنه.
الثالث	عاصم بن عمر	إثبات وقوع الطلاق	مرسل ضعيف
الرابع	أنس بن مالك	إثبات وقوع الطلاق	ضعيف
الخامس	قيس بن زيد	إثبات وقوع الطلاق	مرسل ضعيف
السادس	عقبة بن عامر الجهني	إثبات وقوع الطلاق	ضعيف
السابع	عمار بن ياسر	إثبات وقوع الطلاق	ضعيف
الثامن	عبدالله بن عمر	إثبات وقوع الطلاق	ضعيف
التاسع	محمد بن سيرين	إثبات وقوع الطلاق	مرسل ضعيف

والحمد لله ربِّ العالمين،،

فهرس المصادر والمراجع

١. ابن أبي عاصم: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)، الآحاد والمثاني، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٢. ابن عبدالبر: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، المحقق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢ م.

٣. ابن حجر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٥هـ.

٤. ابن أبي أسامة: أبو محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصيب المعروف بابن أبي أسامة (المتوفى: ٢٨٢هـ)، بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٥. أبو زرعة العراقي: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، المحقق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد – الرياض.

٦. ابن حجر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تقريب التهذيب، المحقق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.

٧. ابن حجر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

٨. المزي: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٩. ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، الثقات، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند.

١٠. الترمذي: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، جامع الترمذي، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، سنة ١٩٩٨ م.

١١. البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى.

١٢. ابن أبي حاتم: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند.

١٣. أبو نعيم: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، السعادة – بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

١٤. ابن القيسراني: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، ذخيرة الحفاظ، المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ -١٩٩٦م.

١٥. الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، المحقق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير المياديني، مكتبة المنار – الزرقاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٦. ابن ماجة: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

١٧. أبو داود: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

١٨. النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، السنن الصغرى، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٩. البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، السنن الصغير، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي – باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.

٢٠. النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، السنن الكبرى، حققه، وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

٢١. البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحُسَين بن عليٍّ البيهقي (٣٨٤ – ٤٥٨ هـ)، السنن الكبير، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية (الدكتور / عبد السند حسن يمامة)، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م.

٢٢. سعيد بن منصور: أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (المتوفى: ٢٢٧هـ)، سنن سعيد بن منصور، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية – الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م.

٢٣. الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م.

٢٤. الطحاوي: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، شرح

مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى – ١٤١٥هـ، ١٤٩٤م.

٢٥. ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، صحيح ابن حبان، المحقق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٢٦. العقيلي: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، الضعفاء الكبير، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٢٧. ابن سعد: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م.

٢٨. الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة– الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

٢٩. تمام: أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي (المتوفى: ٤١٤هـ)، الفوائد، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٠. هيا الصباح: هيا بنت سلمان بن محمد الصباح، قطف الرياحين من سيرة أمهات المؤمنين، مكتبة الإمام الذهبي، ٢٠٢٢م.

٣١. الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

٣٢. ابن عدي: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية – بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

٣٣. البزار: نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، كشف الأستار عن زوائد البزار، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩م.

٣٤. الهيثمي: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المحقق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤م.

٣٥. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المراسيل، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ.

٣٦. الحاكم: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠م.

٣٧. أبو يعلى: أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، مسند أبي يعلى، المحقق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٣٨. أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

٣٩. الدارمي: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، مسند الإمام الدارمي، المحقق: د. مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥ م.

٤٠. البزار: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م.

٤١. مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٤٢. الطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المعجم الأوسط، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة.

٤٣. ابن عساكر: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، معجم الشيوخ، المحقق: الدكتورة وفاء تقي الدين ، دار البشائر – دمشق الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

٤٤. الطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية.

٤٥. أبو نعيم: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

٤٦. عبد بن حميد: أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي بالفتح والإعجام (المتوفى: ٢٤٩هـ)، المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي، دار بلنسية للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

٤٧. الهيثمي: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧ هـ)، المنتقي، المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية – المدينة المنورة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

* * *